وحدة التحريات المالية الكويتية
Kuwait Financial Intelligence Unit
KwFIU

2025

دراسة استراتيجية بشأن عمليات غسل
تبطة باحتيال بونزي

الملخص..... 2
الأساليب الاحتيالية المستخدمة في عمليات غسل الأموال المرتبطة بمخططات بونزي في الكويت..... 5
الأسلوب الاحتيالي الأول..... 6
الأسلوب الاحتيالي الثاني..... 9
الأسلوب الاحتيالي الثالث..... 11
الأسلوب الاحتيالي الرابع..... 14
الأنماط التي اعتمدها المحتالون في عمليات غسل الأموال المرتبطة بمخططات بونزي في الكويت..... 17
دور الإعلام في عمليات غسل الأموال المرتبطة في احتيال بونزي..... 18
مؤشرات الاشتباه المرتبطة باحتيال بونزي..... 20
الخاتمة..... 21
المصادر..... 22

الملخص التنفيذي

يُعَدّ الاحتيال المالي بمختلف أشكاله من أخطر الجرائم التي تهدد استقرار الأسواق المالية والاقتصاد المحلي والعالمي، فقد كشفت نتائج تقييم مخاطر تهديدات غسل الأموال لدولة الكويت لعام 2025 أن جرائم الاحتيال المرتبطة بغسل الأموال هي أعلى الجرائم تم التحقيق فيها ومقاضاتها وصدور إدانات بشأنها، حيث أظهر قياس التهديد وفق أنماط الاحتيال أن الاحتيال الاستثماري هو الثاني انتشاراً في الكويت.

وتشكل مخططات بونزي نمطاً احتيالياً معقداً، يتجاوز مجرد الخداع المالي، إذ تُستغل أيضاً كأداة فعالة لغسل الأموال وتمويه مصادرها غير المشروعة، ويعرف احتيال بونزي بالتالي:

"عملية احتيال استثماري يتم فيها الدفع للمستثمرين الأوائل بأموال تؤخذ من المستثمرين اللاحقين لخلق وهم بالعوائد الكبيرة، وتتم من خلال وعد المستثمرين بعوائد مالية مرتفعة مع مخاطر قليلة تكاد تكون معدومة، بالإضافة إلى الاعتماد على الإشاعات والمشاريع الوهمية، بحيث يسمع المستثمرون الجدد عن العوائد الكبيرة التي حققها المستثمرون الأوائل، وفي النهاية تنهار الخطة عندما يتباطأ تدفق الأموال الجديدة، مما يجعل من المستحيل الحفاظ على مدفوعات الأرباح المزعومة"

وقد أعدت وحدة التحريات المالية الكويتية دراسة استراتيجية حول مخططات بونزي لفهم آلياته وتحليل علاقته بغسل الأموال ومكافحته، حيث تهدف الدراسة إلى اكتشاف حجم الظاهرة والأساليب الاحتيالية المستخدمة في عمليات غسل الأموال المرتبطة بهذه المخططات، والأنماط التي اعتمدها المحتالون لغسل أموالهم، ودور وسائل الإعلام كعامل مؤثر في مخططات بونزي، بالإضافة إلى مؤشرات الاشتباه التي تساعد في رصد شبهة هذا النشاط الإجرامي.

الظاهرة:

شهدت دولة الكويت في الفترة الأخيرة بروز عدداً من القضايا تحمل خصائص احتيال بونزي، وأن هذه القضايا وردت لوحدة التحريات المالية الكويتية لارتباطها بعمليات غسل الأموال، بحيث تلقت الوحدة عدد (106) إخطارات معاملات مشبوهة خلال الفترة (2014–2024) مرتبطة بعدد (4) قضايا تندرج ضمن جريمتي النصب وغسل الأموال، وأن إجمالي المبالغ المالية التي ارتبطت بها فاقت الـ 170 مليون د.ك، حيث ارتبطت بعدد (29) متهم كويتي ومقيم، صدرت بشأنهم أحكام قضائية اشتملت على الحبس لفترة تمتد لـ 10 سنوات، مصادرات مالية أكثر من 105 مليون د.ك، وغرامات أكثر من 145 مليون د.ك.

كما تبين لوحدة التحريات المالية الكويتية، من خلال التعاون مع النيابة العامة ووزارة الداخلية، استلام عينات من قضايا الاحتيال وبعد تحليل العينات تم الاستنتاج أن مجموعة منها لديها خصائص احتيال بونزي.

أبرز الأساليب الاحتيالية المستخدمة في عمليات غسل الأموال المرتبطة بمخططات بونزي في الكويت:

- شراء أملاك وهمية أو عديمة القيمة تقع في دول أجنبية واستغلال عقودها في مخططات بونزي.
- التلاعب بمحتويات العقود الاستثمارية (نسب أرباح وهمية ثابته، مشاريع أو أملاك بمواصفات غير حقيقية، صور غير حقيقية).

- نشر إعلانات ترويجية مضللة تحتوي على عبارات جاذبة تسهل عملية استقطاب الضحايا.
- دخول عدة شركات تابعة لذات المستفيد بأسماء مختلفة في المعارض التسويقية بهدف جذب شريحة كبيرة من الضحايا.
- تحويل الضحايا من دائنين (مستحقين لمبالغ مالية من الشركات الاحتيالية) إلى مساهمين في الشركات ذاتها كحيلة خداعية بأنهم يملكون حصص في الشركات كتعويض عن المبالغ المالية المطلوبة من الشركات، وذلك لضمان استمرار المخطط الاحتيالي قدر الإمكان.
- استغلال صور أو نسخ عقود المناقصات الحكومية في ايهام الضحايا بأنها عقود خاصة للاستثمار بها.

أبرز الأنماط التي اعتمدها المحتالون في عمليات غسل الأموال المرتبطة بمخططات بونزي في الكويت:

- أن مخططات بونزي تُدار عبر شركات اعتباريّة (واجهة/ وهمية)[1] تُسوّق لعوائد مضمونة مرتفعة لاستقطاب أكبر عدد من الضحايا.
- يتم دفع عوائد للمستثمرين الأوائل من أموال اللاحقين دون نشاط استثماري فعلي.
- تعقيد الشكل القانوني للشركات من خلال تأسيس عدة شركات متداخلة.
- استغلال الوسائل الإعلامية المختلفة كقنوات تسهل الوصول لشريحة كبيرة للضحايا.
- استخدام وسطاء ومشاركين لتخفيف المسؤولية المباشرة عن القائمين على مخططات بونزي.
- استخدام حسابات مصرفية ومواقع أجنبية لتقليل إمكانية التعقب وتسهيل عمليات غسل الأموال العابرة للحدود.

دور وسائل الإعلام كعامل مؤثر في مخططات بونزي:

تبين أن للإعلام دور كبير وفعال في التلاعب بعواطف الضحايا وبناء الثقة الزائفة معهم، بالإضافة إلى نشر صور مثالية عن العوائد الوهمية للشركات المحتالة، مما يعزز من وجود شرعية قانونية، وهنا يصبح الإعلام أداة تسويق لتوسيع قاعدة الضحايا.

مؤشرات الاشتباه:

هناك مجموعة من مؤشرات الاشتباه التي تساعد في تحديد غسل الأموال المرتبط بمخططات بونزي والتي تم الإشارة لها في الصفحة 14، على الرغم من أن وجود مؤشر اشتباه واحد لا يؤكد بالضرورة وجود نشاط غير مشروع، وفي معظم الحالات، فإن توافر مجموعة من المؤشرات هو ما يعزز الشبهة حول احتمال وجود نشاط إجرامي.

الخاتمة:

تؤكد هذه الدراسة، أن أنماط وأساليب مخططات بونزي تمثل تهديداً مباشراً للاستقرار المالي، خاصة بالنظر إلى ما أظهرته القضايا وتقارير المعاملات المشبوهة من تنوع أساليب الاحتيال والخداع التي يستخدمها المحتالون لاكتمال مخططاتهم الاحتيالية.

[1] **Shell company (الشركة الوهمية)**: "شركة مسجلة بدون عمليات مستقلة أو أصول جوهرية أو نشاط تجاري مستمر أو موظفين."
Front company (شركة الواجهة): "شركة تعمل فعليًا وتظهر كعمل شرعي، وتُستخدم لإخفاء الأنشطة المالية غير المشروعة."

وعليه، فإن مواجهة هذا النمط من الاحتيال يتطلب تكامل الجهود الرقابية والتشريعية، بالإضافة إلى رفع وعي المستثمرين الأفراد، وتعزيز الضبط الإعلامي من خلال تكثيف الرقابة على الإعلانات الاستثمارية المضللة، وتطوير آليات الرصد المبكر التي تكشف هذه الممارسات قبل اتساع نطاقها.

وبالتالي يشكل هذا التقرير خطوة داعمة لمتخذي القرار والسلطات المختصة بوضع السياسات نحو تعزيز بيئة مالية أكثر أماناً وشفافية.

الأساليب الاحتيالية المستخدمة في عمليات غسل الأموال المرتبطة بمخططات بونزي في الكويت:

تلقت وحدة التحريات المالية الكويتية خلال الفترة (2014 -2024) عدد (106) تقرير معاملة مشبوهة (STRs) مرتبطة بعدد (4) قضايا تندرج ضمن جريمة النصب وغسل الأموال، وتبين من تلك التقارير أن هناك عدد (90) اخطار معاملة مشبوهة متعلق بأفراد، وعدد (16) اخطار معاملة مشبوهة متعلق بشركات.

(90) STR (16) STR

وقد تبين من القضايا الأربعة ما يلي:

المبلغ الإجمالي لجريمتي (غسل الأموال والنصب)	أكثر من 170,000,000 د.ك
اجمالي الغرامات	أكثر من 145,000,000 د.ك
اجمالي الأحكام التي ارتبطت بقيمة المصادرات المالية	أكثر من 105,000,000 د.ك
الحبس	يتراوح ما بين (2 إلى 10) سنوات مع الشغل والنفاذ
عدد المتهمين الذين تم ابعادهم بعد تنفيذ فترة العقوبة	18 متهم من أصل 29 متهم.
عدد المجني عليهم	أكثر من 600 شخص

كما تبين لوحدة التحريات المالية الكويتية، من خلال التعاون مع النيابة العامة ووزارة الداخلية، استلام عينات من قضايا الاحتيال وبعد تحليل العينات تم الاستنتاج أن مجموعة منها لديها خصائص احتيال بونزي، والتي مصدرها (تقارير المعاملات المشبوهة الواردة من وحدة التحريات المالية وشكاوى المجني عليهم)، كما تنوعت القطاعات المستغلة في جرائم احتيال بونزي ما بين (القطاع الحكومي، القطاع العقاري، قطاع السيارات، قطاع السياحة والسفر).

وبعد تحليل إخطارات المعاملات المشبوهة والقضايا تبينت الأساليب الاحتيالية التالية:

الأسلوب الاحتيالي الأول:

تم رصد شبكة من المتهمين بجريمة غسل أموال مرتبطة بنمط (احتيال بونزي) مستغلين مجموعة من الشركات المحلية والخارجية التي يمتلكونها، بحيث أخذت العمليات الاحتيالية طابع عقاري استثماري وهمي لتضليل الضحايا من خلال تطبيق المراحل التالية:

1. تأسيس شركات واجهة ومخالفة للنشاط:

تم تأسيس مجموعة من الشركات المحلية بمسميات مختلفة متعددة مرخصة لأنشطة تقنية أو خدمية مثل: (تنظيم المؤتمرات وغيرها من الخدمات)، ولكن تم استغلال الصورة الشرعية للشركات في الترويج لمشاريع عقارية مخالفة للنشاط المرخص له، بالإضافة إلى تأسيس شركات أخرى في عدة دول مختلفة.

2. حملات إعلانية لتسويق العقارات:

تم استخدام إعلانات مصورة وشخصيات عالمية مشهورة بشكل كبير (كلاعبين كرة القدم في الأندية العالمية المعروفة)، وذلك لإضفاء مصداقية وهمية واستقطاب أكبر قدر ممكن من الضحايا، للترويج للعقارات الوهمية خارج دولة الكويت.

3. استخدام وسطاء (مسوقين عقاريين):

تم تدريب الوسطاء (كمسوقين عقاريين)، لعرض المشاريع المزيفة وتقديم وعود بتملك واستثمار وحدات عقارية خارج دولة الكويت بعوائد خيالية (تصل حتى 80%) مع ضمان رأس المال.

4. تسليم عوائد وهمية:

تم تجميع الأموال المتحصلة من المستثمرين الجدد وتسديد جزء منها للمستثمرين القدامى لإيهامهم بأنها عوائد متحصلة من عملية الاستثمار العقاري.

5. تغيير الشكل القانوني للشركات:

بدأت عملية السداد للمستثمرين تتعثر وظهرت مؤشرات الانهيار لمخطط بونزي، ولضمان استمرار المخطط قدر الإمكان، تم تغيير الشكل القانوني للشركات من (شركة ذات مسؤولية محدودة) إلى (شركة مساهمة عامة) كوسيلة للتحايل على المجني عليهم، وذلك من خلال منحهم أسهما في الشركة بدلا من سداد مستحقاتهم المالية، مما يسقط عن الجناة المسؤولية القانونية والمالية، ويضفي غطاء قانونيا شكليا على النشاط الاحتيالي.

6. تدوير الأموال:

تدوير بقية الأموال المتحصلة من عملية الاحتيال بين حسابات الشركات وحسابات المتهمين الخاصة بما فيهم الوسطاء.

7. تهريب الأموال:

- يقوم الشركاء بتحويل الأموال إلى مستفيدين خارج حدود البلاد.
- يقوم الشركاء بشراء مجمع تجاري خارج حدود الدولة.

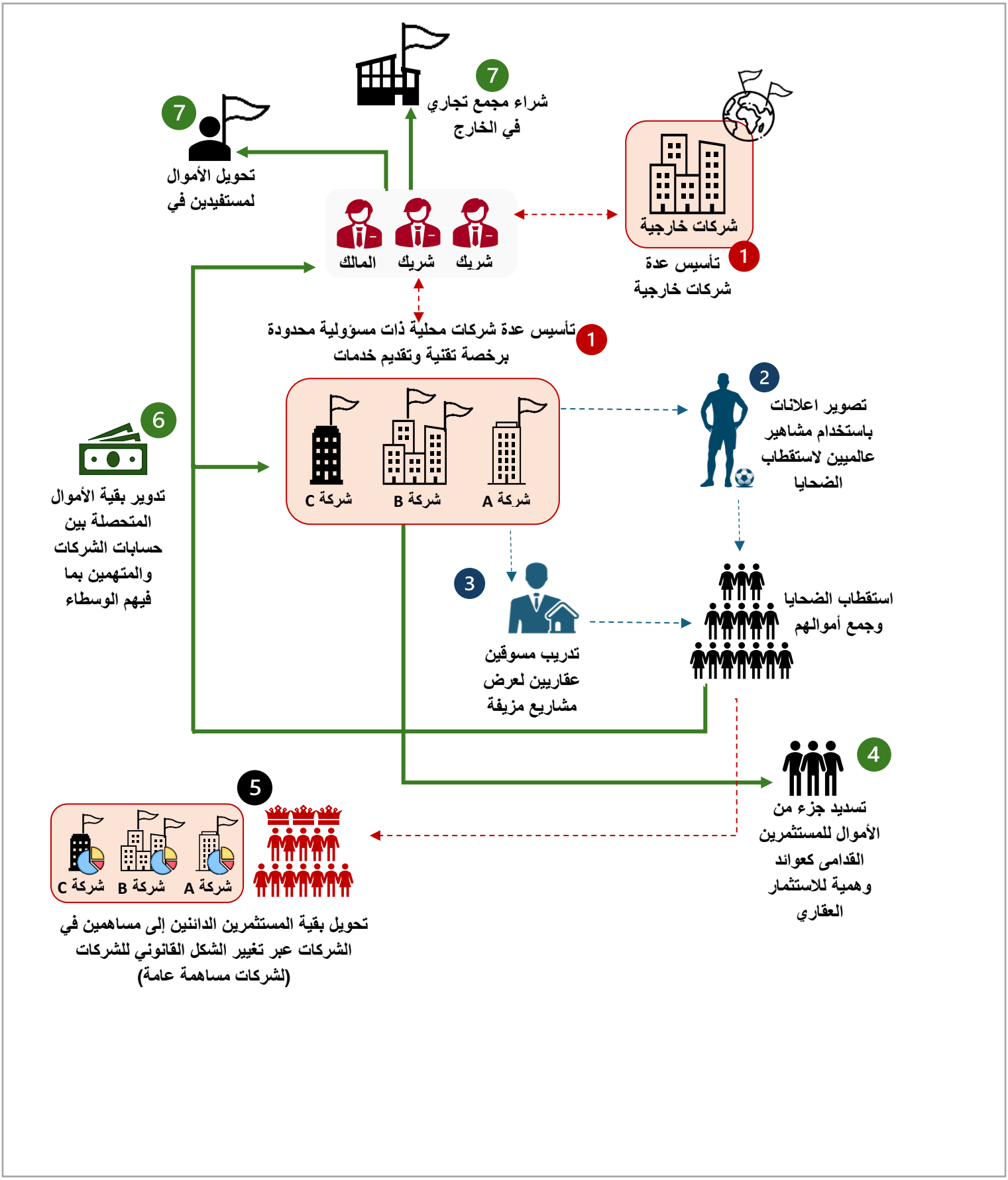
7
شراء مجمع تجاري
في الخارج
7
تحويل الأموال
لمستفيدين في
شركات خارجية
1
تأسيس عدة
شركات خارجية
المالك
شريك
شريك
1
تأسيس عدة شركات محلية ذات مسؤولية محدودة
برخصة تقنية وتقديم خدمات
2
تصوير اعلانات
باستخدام مشاهير
عالميين لاستقطاب
الضحايا
6
تدوير بقية الأموال
المتحصلة بين
حسابات الشركات
والمتهمين بما
فيهم الوسطاء
شركة C
شركة B
شركة A
3
تدريب مسوقين
عقاريين لعرض
مشاريع مزيفة
استقطاب الضحايا
وجمع أموالهم
4
تسديد جزء من
الأموال للمستثمرين
القدامى كعوائد
وهمية للاستثمار
العقاري
5
شركة C
شركة B
شركة A
تحويل بقية المستثمرين الدائنين إلى مساهمين في
الشركات عبر تغيير الشكل القانوني للشركات
(لشركات مساهمة عامة)

الأسلوب الاحتيالي الثاني:

أحد جرائم غسل الأموال المرتبطة بنمط (احتيال بونزي) ارتكبها عدة متهمين مستغلين شركتهم الخاصة بنشاط تجارة عامة، ولكن بغطاء تجارة السيارات، من خلال تطبيق المراحل التالية:

1. شراء بعض السيارات من مواقع خارجية:

يتم شراء مجموعة من السيارات من مواقع جغرافية أجنبية، واستغلالها في العمليات الاحتيالية من خلال بيعها بقيمة أقل من قيمتها السوقية بدولة الكويت.

2. الترويج للسيارات:

استقطاب شريحة هائلة من الضحايا عبر الترويج لإعلانات عبر منصات التواصل من خلال استخدام المشاهير والمؤثّرين كواجهة إعلانية مستغلين نفوذهم الإعلامية وقدرتهم في التأثير على الضحايا.

3. خداع المشترين:

- تقديم عقود وهمية تتضمن معلومات مضللة مع وعود بتسليم السيارات محل التعاقد خلال الفترة المحددة بتلك العقود، وبأقل من تكلفتها الحقيقية.
- وتسليم انتقائي لبعض السيارات لاستقطاب المزيد من المشترين وخداعهم بطرق التحايل، بما يوضح نمط احتيال بونزي.

4. تدوير الأموال:

قام المتهمين بحيازة الأموال المتحصلة من جريمتهم وتدويرها بين حساباتهم الخاصة وحساب الشركة.

5. تهريب الأموال:

واستغلال أنظمة شركات الصرافة، لتحويل الأموال إلى حسابات أخرى خارج البلاد، متجاهلين سعر صرف العملات للحوالات الخارجية بالمبالغ الهائلة.

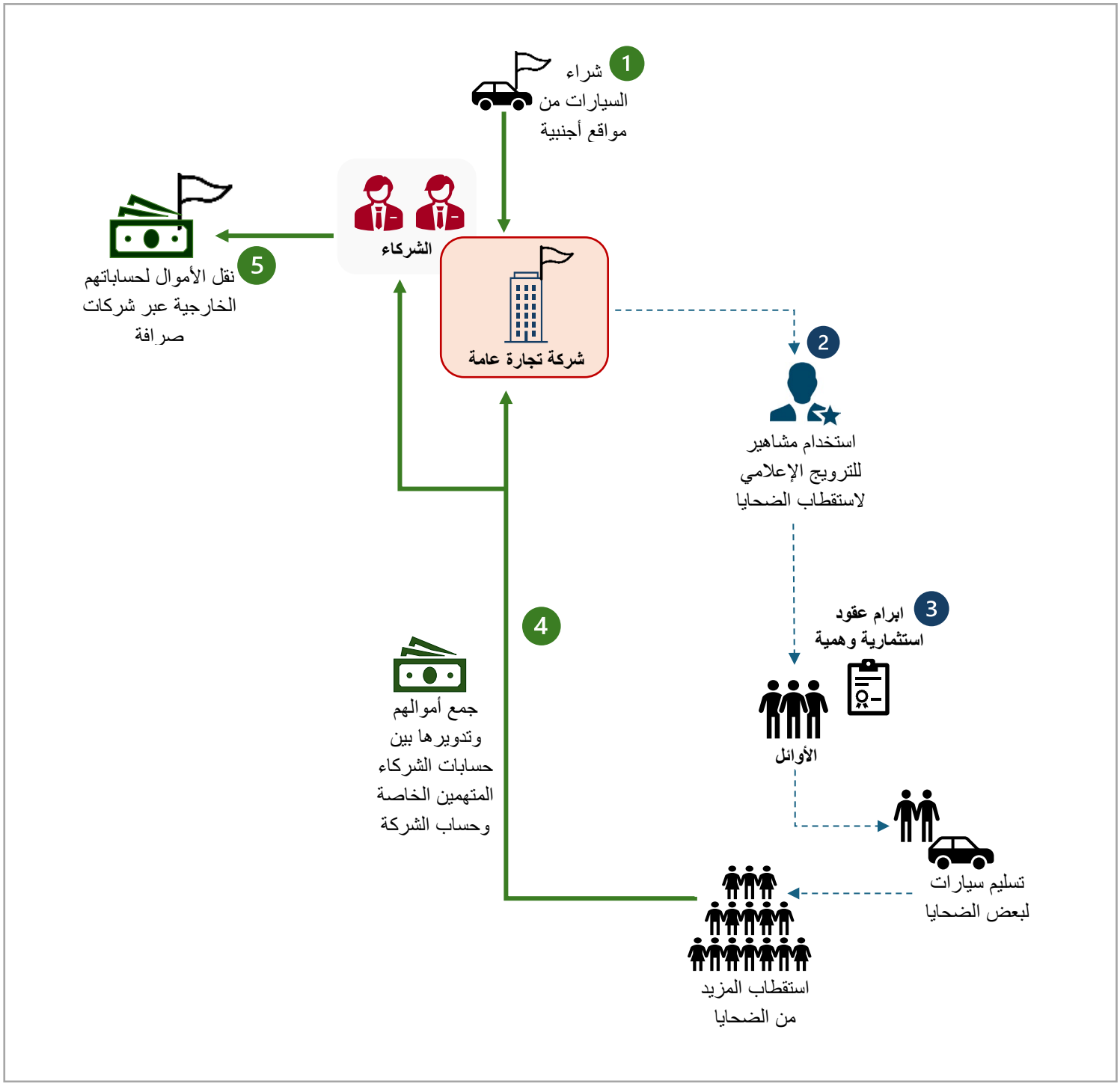
1
شراء
السيارات من
مواقع أجنبية
الشركاء
شركة تجارة عامة
5
نقل الأموال لحساباتهم
الخارجية عبر شركات
صرافة
2
استخدام مشاهير
للترويج الإعلامي
لاستقطاب الضحايا
3
ابرام عقود
استثمارية وهمية
الأوائل
4
جمع أموالهم
وتدويرها بين
حسابات الشركاء
المتهمين الخاصة
وحساب الشركة
تسليم سيارات
لبعض الضحايا
استقطاب المزيد
من الضحايا

الأسلوب الاحتيالي الثالث:

جريمة غسل أموال مرتبطة بنمط بونزي نفّذها موظف حكومي (مهندس) استغل صفته وظهوره الإعلامي لبناء مصداقية زائفة وجذب ضحايا للاستثمار في شركة وهمية يدّعي ارتباطها بعقود مع وزارته، مع الترويج أيضًا لاستثمارات عقارية خارجية، من خلال تطبيق المراحل التالية:

1. بناء مصداقية زائفة عبر الإعلام:

ظهر في وسائل الإعلام بصفته مهندسًا يمثّل الجهة الحكومية، ما عزّز ثقة العامة به ومهّد لاستقطاب المستثمرين.

2. استغلال الشبكة الاجتماعية:

- تم استغلال العلاقات الاجتماعية ومحيط العائلة والمعارف، للترويج عن الاستثمار في الشركة الوهمية المملوكة للمتهم، لاستقطاب الضحايا.
- تقديم عقود وهمية للمستثمرين تتضمن نصوص تشير الى عوائد وهمية شهرية ثابتة.

3. عرض فرص استثمارية مُضلِّلة:

روّج لامتلاكه شركة (مرتبطة بعقود) مع الجهة الحكومية التي يظهر إعلاميًا باسمها، وذلك لإضفاء مصداقية على أنشطته وجذب الضحايا، للاستثمار في مشاريع متنوعة مثل: (أنشطة عقارية، تجارية، كهربائية).

4. استخدام طرف طبيعي مشارك:

تم التعاون مع طرف طبيعي مشارك يعمل في ذات الجهة الحكومية، حيث قام بتحويلات صادرة إلى حساب المتهم.

5. تجميع الأموال في حسابات شخصية:

تم تجميع أموال الضحايا من خلال الايداعات النقدية والتحويلات المتكررة الواردة للحساب الشخصي للمتهم باعتبارها (رؤوس أموال) في المشاريع.

6. تسليم عوائد مالية وشيكات وضمانات وهمية:

- تم تحويل جزء من المبالغ المالية المتحصلة من المستثمرين الجدد لتسليمها بصورة عوائد وهمية كأرباح للمستثمرين القدامى.
- تم تقديم شيكات (برأس المال) بدون رصيد لبعض الضحايا كعوائد عن عملية الاستثمار الوهمية.

- تم تقديم مستندات فيها إقرارات وتعهد من المتهم بجني الأرباح لهم خلال فترات مختلفة.

7. مآل الأموال:

- تحويلات صادرة من حساب المتهم الشخصي إلى حساب الطرف الطبيعي المشارك.
- دفع نقاط شراء على كماليات وسلع ثمينة لا تتناسب مع دخله الشهري.

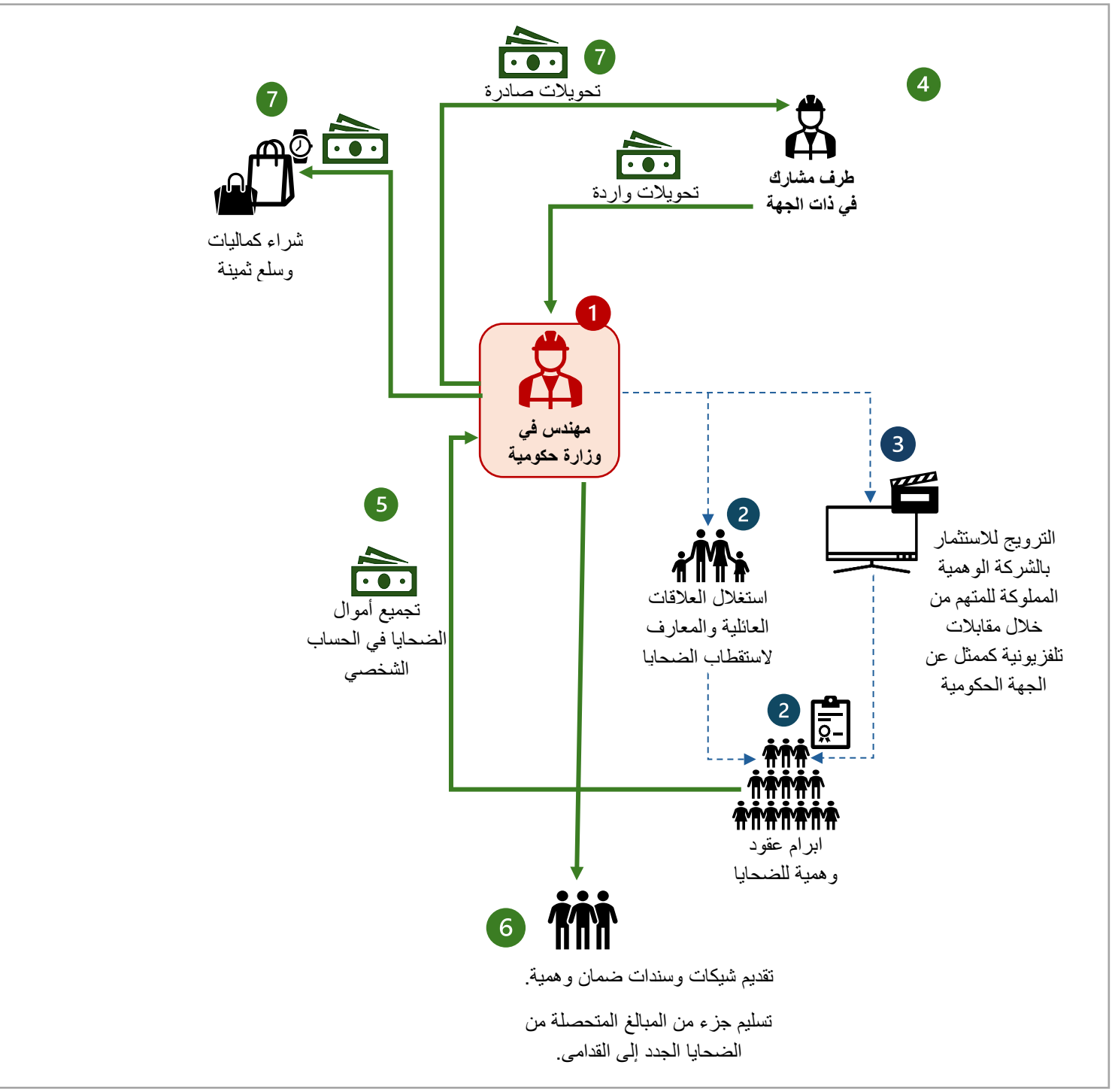
7
تحويلات صادرة
4
7
طرف مشارك
في ذات الجهة
تحويلات واردة
شراء كماليات
وسلع ثمينة
1
مهندس في
وزارة حكومية
3
5
2
تجميع أموال
الضحايا في الحساب
الشخصي
استغلال العلاقات
العائلية والمعارف
لاستقطاب الضحايا
الترويج للاستثمار
بالشركة الوهمية
المملوكة للمتهم من
خلال مقابلات
تلفزيونية كممثل عن
الجهة الحكومية
2
ابرام عقود
وهمية للضحايا
6
تقديم شيكات وسندات ضمان وهمية.
تسليم جزء من المبالغ المتحصلة من
الضحايا الجدد إلى القدامى.

الأسلوب الاحتيالي الرابع:

كشفت جهات انفاذ القانون عن عمليات غسل أموال مرتبطة بنمط (احتيال بونزي)، ارتكبها عدة متهمين عبر إنشاء شركات واجهة واستغلال القطاع العقاري لتضليل المستثمرين من خلال المراحل التالية:

1-تأسيس شركات واجهة:

المتهم الرئيسي (A) أسس عدة شركات واجهة بأنشطة مختلفة (عقارية، تجارة عامة، وكيل بالعمولة) بمشاركة عدد (3) شركاء اخرين من بينهم زوجته (B).

2-شراء عقارات وهمية أو عديمة القيمة:

المتهم (E) كُلف بشراء عقارات في عدة دول بمواصفات مشبوهة:

- متهالكة ولا تصلح للسكن.
- شاغرة من قبل الغير دون عقد تأجير.
- في مواقع خطرة.
- مثقلة بالقضايا والضرائب، وغير مؤمنة.
- صورها غير مطابقة للعقود.
- قيمتها الحقيقية لا تتجاوز 20% من القيمة المدفوعة بالعقد.
- بعض العقارات لا وجود فعلي لها.

3-تجهيز بيانات التسويق:

- المتهم (E) زود المسوقين العقاريين المتهمين (D, F, G) بمواصفات وصور وأسعار وهمية للعقارات.
- المتهم (D) شريك في إحدى الشركات، وشارك مع المتهمين (F,G) في التسويق عبر معارض عقارية.

4-خداع المستثمرين:

- تم استخدام عدة شركات عقارية مرتبطة بنفس المتهمين داخل المعارض العقارية كتمويه للمستثمرين.
- تم تقديم عقود استثمار وهمية بعوائد مالية ثابتة (إيجارات شهرية) منخفضة المخاطر، ووعد المستثمرين بعوائد مرتفعة ومضمونة.

5-تمويل المستثمرين القدامى بأموال الجدد:

- استكمال عملية التسويق العقاري من خلال جذب مستثمرين جدد خاصة بعد معرفتهم بالعوائد المالية الكبيرة التي حصل عليها المستثمرين الأوائل.
- جمع أموال المستثمرين الجدد واستخدامها لدفع (العوائد الوهمية) للأوائل.
- لا وجود لأي نشاط تجاري فعلي أو استثمار حقيقي، والاعتماد كلياً على التدفقات النقدية المستمرة كأرباح مصطنعة وليست أرباح حقيقية ومشروعة، وهذا يوضح تحديداً (نمط احتيال بونزي).

6- تدوير الأموال:

يتم تدوير بقية الأموال المتحصلة من عملية احتيال بونزي بين حسابات الشركاء وحسابات الشركات وعدة أطراف أخرى مشاركة.

7- تهريب الأموال:

- شراء عقارات وأراضي في دول مختلفة.
- تحويل الأموال إلى مستفيد ذو صلة قرابة خارج حدود البلاد.

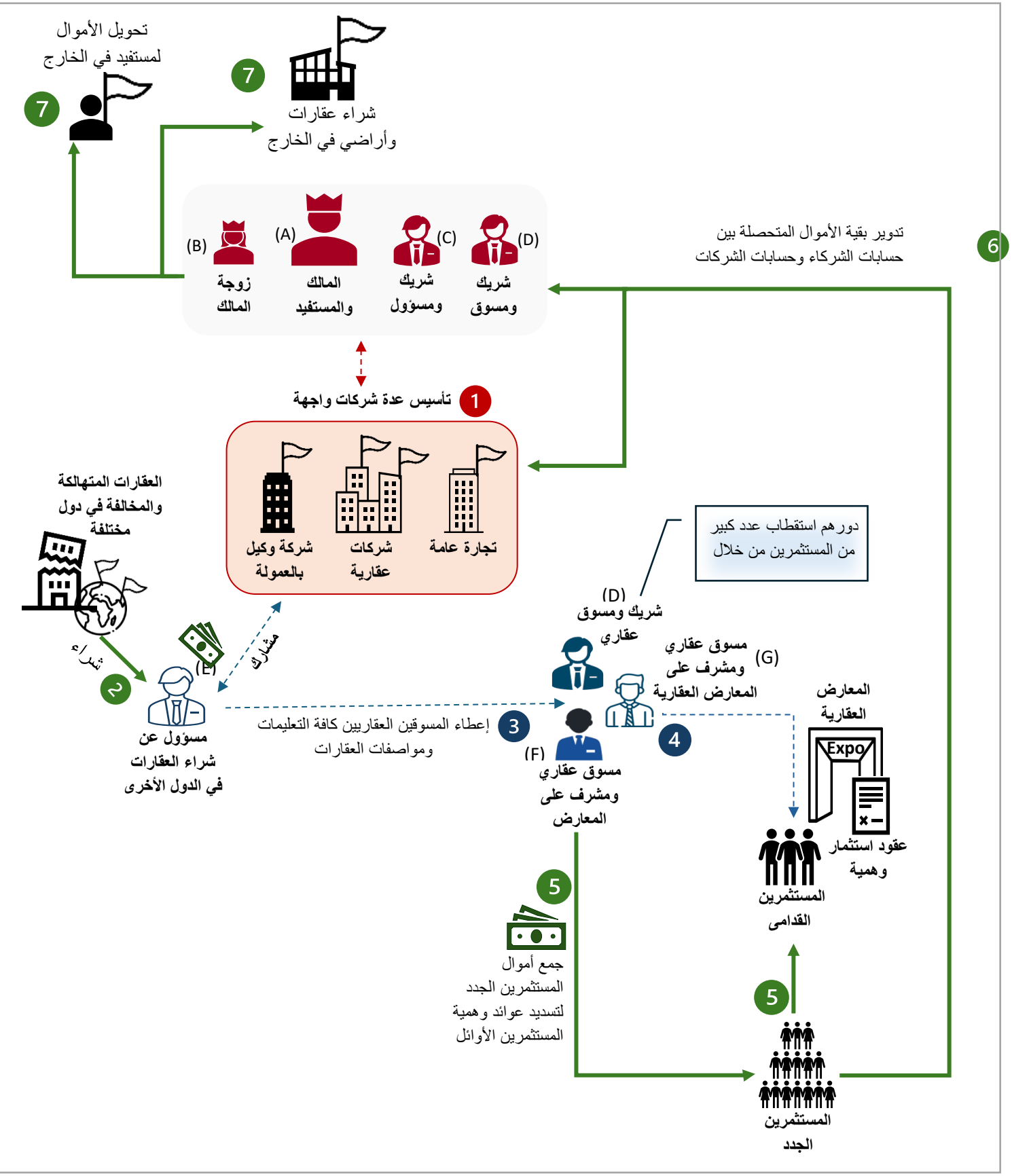
تحويل الأموال
لمستفيد في الخارج
7
7
شراء عقارات
وأراضي في الخارج
(B)
زوجة
المالك
(A)
المالك
والمستفيد
(C)
شريك
ومسؤول
(D)
شريك
ومسوق
تدوير بقية الأموال المتحصلة بين
حسابات الشركاء وحسابات الشركات
6
تأسيس عدة شركات واجهة
1
شركة وكيل
بالعمولة
شركات
عقارية
تجارة عامة
العقارات المتهالكة
والمخالفة في دول
مختلفة
شراء
2
(E)
مشارك
مسؤول عن
شراء العقارات
في الدول الأخرى
إعطاء المسوقين العقاريين كافة التعليمات
ومواصفات العقارات
3
دورهم استقطاب عدد كبير
من المستثمرين من خلال
(D)
شريك ومسوق
عقاري
مسوق عقاري
ومشرف على
المعارض العقارية
(G)
4
المعارض
العقارية
Expo
عقود استثمار
وهمية
(F)
مسوق عقاري
ومشرف على
المعارض
المستثمرين
القدامى
5
جمع أموال
المستثمرين الجدد
لتسديد عوائد وهمية
المستثمرين الأوائل
5
المستثمرين
الجدد

الأنماط التي اعتمدها المحتالون في عمليات غسل الأموال المرتبطة بمخططات بونزي في الكويت:

يعرض الجدول أبرز الأنماط الاحتيالية في مخططات بونزي في الكويت، إلى جانب الاستنتاجات التحليلية المرتبطة بكل نمط، والتي تم رصدها من خلال القضايا وتقارير المعاملات المشبوهة.

م	النمط الاحتيالي	الاستنتاج التحليلي المرتبط به
1	تأسيس شركات واجهة /وهمية	يسهل استقطاب الضحايا بطريقة مشروعة واستغلال الشركات كغطاء شرعي لغسل الأموال.
2	تعدد الشركات المرتبطة بنفس الشبكة.	يكشف عن محاولات ممنهجة لإعادة تشغيل المخطط بواجهات جديدة.
3	تعقيد الشكل القانوني عبر تأسيس شركات متداخلة وإعادة هيكلة متكرّرة.	استغلال هيكلة متداخلة وتعديلات قانونية متكرّرة (الملكية/الإدارة/العقود/النشاط) لتمويه المستفيد الحقيقي، وتجزئة التدفقات المالية وتمريرها بين شركات مرتبطة، بما يخلق عمليات غسل أموال ويُعطّل تتبّع الأموال والتحصيل.
4	استخدام أنشطة تجارية/استثمارية/عقارية صورية أو مُضلِّلة.	استعمال واجهات لأنشطة تجارية/استثمارية/عقارية صورية لإضفاء مصداقية وهمية.
5	عقود وهمية مُضلِّلة.	إبرام عقود مع الضحايا تتضمن بنود غير حقيقية مثل (المواصفات/السعر/الجودة/المخرجات/ صور) لإضفاء مشروعية زائفة.
6	إيهام المستثمرين بعوائد مضمونة أو مرتفعة من خلال الترويج عبر حملات إعلانية واسعة (صحف/وسائل التواصل/رسائل/معارض/ مشاهير).	مؤشر احتيالي صريح لجذب الأموال دون نشاط حقيقي، ويعكس ضعف الثقافة المالية لدى المجني عليهم. استخدام الوسائل الإعلامية المختلفة كقنوات لاستقطاب أكبر عدد من الضحايا، من خلال استغلال ثغرات الرقابة على الإعلانات المموّلة وضعف تدقيق المحتوى الاستثماري، بالإضافة إلى استغلال شهرة بعض المؤثرين كآلية تضيف ثقة ومصداقية وهمية.
7	عدد كبير جدًا من العملاء (المستثمرين/الضحايا).	نمو سريع في عدد المشاركين لتمويل السابقين لا لاستثمار حقيقي.
8	التنفيع الحقيقي لبعض العملاء من أموال المستثمرين القدامى.	تقديم عوائد/مدفوعات انتقائية ومبكرة لعدد محدود من المشاركين لإضفاء مصداقية زائفة. وغالبًا ما تُموَّل هذه المدفوعات من مساهمات لاحقة لا من نشاط استثماري فعلي، بما يطيل عمر مخطط بونزي.
9	استغلال حسابات الشركة كواجهة والحسابات الشخصية للمتهمين.	استخدام متوازٍ لحسابات الشركة والحسابات الشخصية بما يُحدث اختلاطًا للأموال، ويُمَوِّه طبيعة المعاملات، ويعقّد إثبات المستفيد الحقيقي ومصدر/ وجهة الأموال.
10	استغلال حسابات مصرفية، واستثمارات في مواقع خارجية أجنبية.	استخدام حسابات مصرفية خارجية لإعادة توجيه وتجزئة مسار الأموال عبر حدود متعددة، بالإضافة إلى الحصول على ممتلكات وأصول متعثّرة أو محلّ نزاعات بالخارج، لسهولة تمرير الصفقات الاستثمارية الاحتيالية محلياً مستفيدًا من تفاوت المتطلبات الرقابية والامتثال لتقليل إمكانية التعقّب وتيسير عمليات غسل الأموال العابرة للحدود.

م	النمط الاحتيالي	الاستنتاج التحليلي المرتبط به
11	**استخدام شركات صرافة لتهريب الأموال للخارج من خلال استخدام أطراف طبيعية كوسطاء.**	استغلال أطراف طبيعية لتمرير تحويلات متكررة للخارج عبر شركات صرافة، بهدف تضليل نظم الرقابة وتعقيد تتبع مسار الأموال.
12	**استخدام وسطاء.**	الاعتماد على أطراف وسيطة يقومون بأدوار مختلفة مثل: (شراء عقارات أو أملاك متهالكة لاستغلال عقودها الحقيقية، التسويق للأملاك أو الاستثمارات، مهمة تحويل وتدوير الأموال كمحطة إيداع مؤقت إلخ..) بهدف تخفيف المسؤولية المباشرة عن القائمين على مخطط بونزي، كما أنها تُعقّد التتبع والرقابة على مسار الأموال.

دور الإعلام في عمليات غسل الأموال المرتبطة في احتيال بونزي:

تشكل الوسائل الإعلامية بمختلف أشكالها التقليدية والرقمية دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام وتوجيه السلوك الاجتماعي، إلا أن هذا الدور قد يُستغل أيضاً في تسهيل عمليات الاحتيال المالي ومن أبرزها عمليات احتيال بونزي، إذ يستخدم المحتالون الإعلام كأداة فعالة لبناء الثقة الزائفة، ونشر صور مثالية عن العوائد الوهمية، بحيث يستغل المحتالون الثغرات التقنية وضعف الثقافة المالية لدى البعض لجذب الضحايا من خلال رسائل إعلامية تتلاعب بالعواطف والطموحات المالية بعبارات مثل (فرصة العمر)، (اربح بدون مخاطرة)، (تحقيق ربح سريع)، (فرص استثمارية حصرية)، (ضمان الربح بدون مخاطرة)، أو (دخل شهري مضمون) ،بالإضافة إلى أن تكرار الظهور الإعلامي والتغطيات عبر مختلف هذه الوسائل تعزز من الإيحاء بوجود شرعية قانونية أو دعم مجتمعي، ومن هنا يصبح الاعلام، أداة تسويق خطيرة تستخدم لتوسيع قاعدة الضحايا، وضمان استمرار سلسلة الخداع، قبل أن تنهار وتنكشف حقيقة الاحتيال.

في الكويت تنوعت الوسائل الإعلامية المستغلة في عمليات احتيال بونزي في دولة الكويت والتي تبينت وبشكل واضح في مختلف العينات المستند عليها في الدراسة، وشملت تحديداً الوسائل التالية:

(الإعلانات التجارية /الصحف/ مواقع التواصل الاجتماعي/ رسائل عبر الهواتف النقالة/ المشاهير/ مواقع التواصل الرسمية للشركات المحتالة /المعارض/ اللقاءات التلفزيونية/ حملات تسويقية).

كما برزت بعض القضايا المشهورة في المصادر المفتوحة والمرتبطة بهذا الشأن، والتي توضح بعض الوسائل الإعلامية المستغلة في دول أخرى ذات تأثير واسع قد يصل إلى عمليات احتيال بونزي عبر الحدود، وأن البعض منها تضمن وسائل إعلامية جديدة ومتطورة خلال العقد الأخير بتنوع المجالات لاستهداف كل من الوافدين والمواطنين على حد سواء، وعلى سبيل المثال:

الدولة	السنة	وسائل الاعلام المستغلة بالاحتيال	نبذة مختصرة

الإمارات العربية المتحدة	2025	مقطع مُفبرك بتقنية الذكاء الاصطناعي	ظهر فيه مذيع بريطاني معروف وكأنه يجري مقابلة مع رجل أعمال إماراتي يزعم وجود خطة استثمارية بتحويل 900 درهم إلى 150 ألف درهم خلال أشهر، تبيّن لاحقًا أن الفيلم المصور كان مزيفاً تماماً.
المملكة العربية السعودية	2024	مشاهير ووسائل التواصل الاجتماعي	روّجت شركة سعودية وهمية عبر حسابات مشاهير في «تويتر» و«سناب شات» دعوةً للاستثمار بعائد 30% سنويًا.
قبرص	2024	مشاهير وإعلانات	شبكة احتيال مقرها قبرص خدعت ملايين الضحايا حول العالم عبر إعلانات وهمية تحمل صور مشاهير ورسائل مُلفّقة عن "سر الثراء".

مؤشرات الاشتباه المرتبطة باحتيال بونزي:

- تقوم الشركات بتقديم عوائد مرتفعة جدًا (قد تصل إلى 80%) خلال فترات قصيرة لاستقطاب شريحة كبيرة من الأفراد.
- يقوم مالك الشركة العقارية بشراء العقارات وتسجيلها باسمه شخصياً وليس باسم الشركات التي يمتلكها.
- استخدام أموال المستثمرين الجدد لسداد أرباح شكلية للمستثمرين السابقين، دون وجود تدفقات مالية حقيقية أو نشاط استثماري فعلي.
- عدم تسلسل أرقام العقود التي يستلمها المستثمرين لأحد المشاريع، وتبين وجود تكرار لأسماء معينة من المستثمرين أو ملاحظة وجود أقارب مستثمرين في ذات الشركة بشكل متكرر.
- وجود عقود لمشاريع غير موثقة من الجهات الرسمية.
- عقود المشاريع المتفق عليها لا تحتوي مواصفات واضحة وتتضمن بيانات مضللة مثل: (صورة المشروع لا تتطابق مع الصورة الحقيقية).
- بيانات القوائم المالية للشركة لا تتناسب مع ضخامة حجم الأموال المتداولة.
- تأسيس شركات متداخلة وتعقيد الكيان القانوني للشركات وإدخال شركات جديدة في عقود التأسيس وإعادة الهيكلة بفترات قصيرة مما يثير الشك بمحاولات لإخفاء المستفيد الفعلي.
- يتم تغيير الشكل القانوني للشركة إلى مساهمة عامة، كحيلة لتحويل الضحايا من دائنين (مستحقين لمبالغ مالية من الشركة) إلى مساهمين فيها كتعويض صوري عن المبالغ المالية المطلوبة من الشركة، وذلك لضمان استمرار المخطط الاحتيالي قدر الإمكان.
- مشاركة شركات مختلفة في المعارض المحلية، ولكنها مملوكة لذات الأطراف، بحيث لا يتبين للعملاء ذلك، ويتم تقديم ذات العروض الترويجية المتشابهة.
- وجود عدد كبير من الشكاوى بشكل متكرر من عدة أطراف في ملف الشركة لدى وزارة التجارة والصناعة أو لدى مكاتب المحاماة، تتعلق بعدم استلام الخدمات أو المشاريع المتفق عليها في العقود سواء التجارية الاستثمارية، العقارية... أو غيرها).
- عدم التناسب بين حجم المبالغ المالية الواردة لحسابات الشركة مع حجم افصاحاتها الجمركية والناتجة عن استيراد منتجات معينة، مثل: (السيارات، أو غيرها).
- وجود إعلانات متعددة في مختلف الوسائل الإعلامية مثل: (وسائل التواصل الاجتماعي، الرسائل الهاتفية، مشاهير، إعلانات بالصحف) عن مشاريع توفر عوائد مالية ثابته وضخمه بمخاطر تكاد تكون معدومة، ويكون النشاط الحقيقي لهذه الشركات مبهم وغير واضح.
- لا يظهر كشف حساب الشركة أي عمليات تدعم نشاطها مثلا: شراء عقارات، شراء سيارات أو أي عمليات شراء أخرى، بينما تتركز العمليات في دفع نقاط بيع واردة أو تحويلات واردة إلى الحساب من قبل أطراف طبيعية مختلفة ويتبعها بفترة تحويلات صادرة لذات أسماء الأطراف الطبيعية.
- تحويلات مالية مكثفة بين حسابات الشركاء الشخصية وحسابات الشركات دون وجود مبرر وغرض اقتصادي واضح.
- تقديم معلومات غير دقيقة في نموذج "اعرف عميلك(KYC) " مثل: (الادعاء الكاذب بمشاريع تدر دخلاً إضافياً أو زيادة غير حقيقية لعدد الموظفين المفصح عنهم مقارنة بالعدد الفعلي في كشوف الرواتب).
- استلام المستثمرين (المجني عليهم) شيكات بدون رصيد من الشركات المحتالة والأشخاص المحتالين كأداة لإيهامهم بوجود ضمانات مالية حقيقية.
- استخدام حساب شخصي لجمع أموال بغرض استثمار.

- العوائد المالية الواردة لحساب الشركة لا تتناسب مع العوائد المالية التي تتحصلها الشركات الأخرى ذات طبيعة نشاط مماثلة في ذات الفترة، خاصة في أوقات ركود السوق العقاري، التجاري أو الاستثماري.
- تظهر كشوفات حساب الشركة أن التدفقات المالية في الغالب واردة فقط إلى حساب الشركة، دون وجود معاملات صادرة تتمثل في استرداد أو رد أموال للمستثمرين بما يتناسب مع حجم المبيعات أو الاستثمارات المعلنة.

الخاتمة:

تشكل مخططات بونزي في الكويت نمطا احتياليا معقدا، لا يقتصر على الاحتيال المالي فحسب، بل يستخدم أيضا كأداة لغسل الأموال، من خلال خداع الضحايا بعوائد وهمية وجذب أموالهم بطرق غير مشروعة، ثم دمج تلك الأموال وتدويرها وتحريكها عبر قنوات ذات مظهر قانوني، مثل شركات الواجهة، التحويلات الرسمية، أو إعادة دفع أرباح مصطنعة.

المصادر

Ponzi Scheme: Definition, Examples, and Origins
https://www.investopedia.com/terms/p/ponzischeme.asp
https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/FATF-Egmont-Concealment-beneficial-ownership-Executive-summary.pdf page1
عينة من تقارير المعاملات المشبوهة الواردة لوحدة التحريات المالية الكويتية المتعلقة في احتيال بونزي
مستندات من النيابة العامة لأحكام صادرة لدى المحاكم المحلية لقضايا جرائم النصب للعينة

عينة من النيابة العامة للقضايا المتعلقة بجرائم غسل الأموال تتضمن جرائم النصب
https://gulfnews.com/uae/cyber-fraud-warning-how-to-spot-a-new-ai-driven-investment-scams-1.500156116
https://www.okaz.com.sa/economy/saudi/2163418?utm_source=chatgpt.com
https://jusoorpost.com/ar/posts/43630/
تقييم مخاطر تهديدات غسل الأموال لدولة الكويت لعام 2025

Ponzi Scheme: Definition, Examples, and Origins
مفهوم احتيال بونزي https://www.investopedia.com/terms/p/ponzischeme.asp(

https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/FATF-Egmont-Concealment-beneficial-ownership-Executive-summary.pdf page1مفهوم الشركة الواجهة والوهمية